



الرئيس بالنيابة: السيد مكرم

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

السعال وغسل اليدين بانتظام. وهذه التدابير هي من أجل سلامة المشاركين ولحماية رفاهنا جميعا.

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة التنظيمية لهيئة نزع السلاح لعام ٢٠٢٠ (A/CN.10/L.83)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): كما هو الحال في السنوات الماضية، تعقد الهيئة اليوم دورة قصيرة لتناول مسألتها التنظيمية، بما في ذلك انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين لعام ٢٠٢٠. وكما تعلم الهيئة، فإن الجلسة التنظيمية المعقودة في ١٨ شباط/فبراير (انظر A/CN.10/PV.376) قد علقت لمدة ١٠ أيام. وتعقد الهيئة اليوم جلسة مستأنفة قصيرة لتناول مسألتها التنظيمية، بما في ذلك انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين لعام ٢٠٢٠.

وقد تلقت الأمانة العامة الإخطار التالي من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ: تمت الموافقة على ترشيح السيد أرييل روديلاس بيناراندا، الوزير المفوض في البعثة الدائمة للفلبين،

الإعلان عن تدابير وقائية لمكافحة تفشي فيروس كورونا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لدي إعلان عن السلامة العامة قبل أن نواصل فعلا إجراءاتنا اليوم. فكما يعلم الأعضاء، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن تفشي فيروس كورونا الجديد في عام ٢٠١٩ هو حالة طوارئ صحية عامة تثير قلقا دوليا. وعلى الرغم من أن تركيز هذا القرار ينصب على تدابير عالمية لمكافحة التفشي، يمكن للأفراد أن يسهموا باتباع نصيحة "التفكير على الصعيد العالمي والعمل على الصعيد المحلي". وأحث جميع المشاركين على اتباع التوجيهات التي تقدمها الأمانة العامة، التي تشمل بشكل صارم عدم حضور اجتماع ما إذا كانوا في حالة اعتلال أو لديهم حمى أو سعال أو يشعرون بأعراض اعتلال الجهاز التنفسي؛ والاتصال بالدائرة الطبية هنا في المقر عن طريق الهاتف إذا كانوا في حالة اعتلال صحي وسبق لهم أن كانوا في موقع معرض لخطر الإصابة بفيروس كورونا في الأيام الـ ١٤ الماضية؛ واتخاذ تدابير وقائية منتظمة، مثل آداب

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



كما تعلمون، عقدت يوم الثلاثاء، بناء على طلب عاجل من الاتحاد الروسي، اجتماعا للجنة العلاقات مع البلد المضيف. وأبلغت اللجنة، في من بين أمور أخرى، بحالات التأخير في إصدار التأشيرات لأعضاء وفد الاتحاد الروسي لدى هيئة نزع السلاح، بمن فيهم رئيس الوفد. وحضر الاجتماع المستشار القانوني للأمم المتحدة وأبلغ اللجنة بأنه والأمين العام كانا على اتصال بسلطات البلد المضيف بشأن حالات التأخير في الحصول على التأشيرات والقيود المفروضة على السفر وأنه سيبلغ الأمين العام بالنقاط التي أثيرت خلال الاجتماع.

وأفهم أن الأمين العام قد أطلع على هذه المسألة بالكامل وأنه التقى بالمثل الدائم للولايات المتحدة بشأن هذه المسألة. وأفهم أنه قد يعقد أيضا اجتماعات أخرى رفيعة المستوى في الأيام المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل قبرص على ذلك التقرير عن أعمال لجنة العلاقات مع البلد المضيف.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أشكر ممثل قبرص على إبلاغنا بنتائج اجتماع لجنة العلاقات مع البلد المضيف.

لقد سمعنا أن وكيل الأمين العام للشؤون القانونية وعد بإبلاغ الأمين العام بالحالة حتى يتسنى اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة الحالة. ويدرك الجميع، بمن فيهم أعضاء الأمانة العامة، أن هذه الحالة غير عادية إلى حد كبير وينبغي معالجتها.

ويجب أن نقول أيضا إن الاستنتاج الوحيد الذي يمكن أن نستخلصه عقب اجتماع لجنة العلاقات مع البلد المضيف هو أن البلد المضيف يجرم الوفد الروسي مرة أخرى من حقه في المشاركة على المستوى المناسب من حيث الخبراء في المناقشات الموضوعية لهيئة نزع السلاح. ونعتقد أن هذا انتهاك صارخ لالتزامات الولايات المتحدة. وكنا سنكون على استعداد لأن

والسيد محمد علي الجردي، المستشار في البعثة الدائمة للبنان، كنائبين للرئيس من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ.

وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن الهيئة ترغب في انتخاب السيد بيناراندا والسيد الجردي نائبين لرئيس الهيئة.

أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ألاحظ الروح الإيجابية التي بدأت بها دورتنا وكأن شيئا لم يكن وكأن كل شيء على ما يرام. كان بودي أن أشاطركم هذه الروح، ولكن للأسف، لا يسعني، لأننا، قبل أن تنتقل إلى المسائل التي نحن هنا لمناقشتها، للأسف، لا بد لنا من معالجة الحالة الأهم، وهي الحالة التي تحول دون مشاركة بلدنا مشاركة كاملة في أعمال هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك دورتها التنظيمية.

وكما ذكرتم، سيدي الرئيس، عُلفت الدورة لمدة ١٠ أيام، استمرت خلالها جهودنا. واجتمعت لجنة العلاقات مع البلد المضيف، وتكلمنا في ذلك الاجتماع. وأطلب الآن من مساعدي أن يوزع نص البيان الذي أدلينا به في تلك الجلسة. وأود أن أقترح أنه سيكون من المنطقي إعطاء الكلمة لرئيس تلك اللجنة، السيد مافرويانيس، حتى يتمكن من إبلاغنا بإيجاز بما حدث، وبعد ذلك أطلب منكم، سيدي، أن تعطوني الكلمة مرة أخرى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل قبرص بصفته رئيس لجنة العلاقات مع البلد المضيف.

السيد مافرويانيس (قبرص)، رئيس لجنة العلاقات مع البلد المضيف (تكلم بالإنكليزية): أعتبر أن من واجبي الأخلاقي بطريقة ما، بما أنني كنت وراء اقتراح قصر التعليق على ١٠ أيام، أن أوافيكم بمعلومات، سيدي، عن التطورات إن كانت هناك تطورات بالفعل.

المضيف. واستمعت إلى تعليقات ممثل الاتحاد الروسي، ومرة أخرى، نعرب عن كامل تفهمنا للظروف التي يواجهها الاتحاد الروسي ووفده. ولكنني أرى أن النقطة الرئيسية في تلك المداخلة هي التأكيد على أن الاتحاد الروسي ليس عائقا أمام إحراز التقدم في هذه الهيئة.

وأعتقد أنه من الواضح تماما أن هناك ولاية واضحة في اللجنة الأولى والجمعية العامة بأن هيئة نزع السلاح ينبغي أن تجتمع وأنه ينبغي لنا على الأقل أن نبذل جهدا لعقد الاجتماعات. وأعتقد أن هناك تمييزا بين المسألة المعروضة على لجنة العلاقات مع البلد المضيف ودور هيئة نزع السلاح. وحتى من خلال التقييم الأكثر سخاء للدور الذي يمكن أن تؤديه هيئة نزع السلاح في أي حل، أعتقد أنه يتطلب منا أن يكون لدينا رئيس ومكتب للمساعدة في التوسط في أي مناقشة قد تحدث بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لمحاولة المضي قدما.

ولذلك، وبعد أن استمعت إلى التعليقات، لا أتوقع أن يكون أي شخص في وضع يسمح له بتقديم أي نوع من الضمانات لأي شخص بشأن إصدار التأشيرات لأنني أعتقد أن هذا الأمر لا علاقة له بما نقوم به هنا.

وفي هذه المرحلة، أعترض على الاقتراح الروسي بتعليق الدورة. وليس من الواضح ما إذا كان ذلك اقتراحا بموجب المادة ١١٨ من النظام الداخلي. وفي آخر جلسة لدينا، كان ذلك طلبا غامضا يتعلق بحسن النية الحاضرين في القاعة، واستجبنا جميعا لذلك الطلب من أجل محاولة إيجاد سبيل للمضي قدما. وما لم يقدم الاتحاد الروسي طلبا محددا وفقا للنظام الداخلي، فإن استراليا ستعترض في هذه المرحلة على التأجيل إلى أجل غير مسمى أو أيا كانت الصياغة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
لا أريد أن أتكلم عن تفاصيل الحالة برمتها. لقد قال ممثل استراليا إنه لم يقدم أي اقتراح، لكنني قدمت اقتراحا بأن يأخذ

نستعرض موقفنا لو قدم ممثل الولايات المتحدة نوعا من الضمان للجنة العلاقات مع البلد المضيف بأن تصدر تأشيرة للسيد كونستانتين فورونتسوف، رئيس وفد بلدنا، للسماح له بالمشاركة في الجزء الموضوعي من هيئة نزع السلاح. ولكن ذلك لم يحدث.

وأود أن أكرر، كما قلت قبل ١٠ أيام، أنه إذا كان ممثل الولايات المتحدة سيدلي الآن بهذا البيان علنا، فإن ذلك سيكون بالنسبة لي مبررا كافيا لأطلب من عاصمة بلدي تغيير نهجنا تجاه الدورة التنظيمية للهيئة. وحتى هذه اللحظة، ليس لدي أي مبرر من هذا القبيل. ولذلك، لا بد لي من أن أطلب من زملائي هنا تأجيل هذه الدورة التنظيمية لهيئة نزع السلاح لفترة معقولة ومحدودة، حسبما تراه الدول الأعضاء مناسبة، لإتاحة الفرصة للولايات المتحدة للوفاء بالتزاماتها، على النحو المنصوص عليه في اتفاق المقر لعام ١٩٤٧ والمعتمد من الجمعية العامة في القرار ١٩٥/٧٤.

وأود أن أشدد على أن هذه العقبة أمام عمل لجنتنا لم يتسبب فيها وفد بلدي. والواقع أننا نتكلم عن عقبة فرضتها الولايات المتحدة على وفد بلدي. ويمكن فرض مثل هذه العقوبات على أي وفد آخر موجود في هذه القاعة. وهذه ليست مسألة ثنائية، بل هي مسألة تممنا جميعاً، لذا أود أن نأخذ هذا الأمر على محمل الجد.

وأود أيضا أن أسمع، إن أمكن، رأي ممثل الولايات المتحدة، الذي قد يساعدنا على مغادرة هذه القاعة بنظرة إيجابية على نحو أكبر.

السيد هورن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على تعليقاتكم على الحالة العالمية فيما يتعلق بفيروس كورونا في البداية.

استمعت إلى ما قيل باهتمام كبير، وأشكر ممثل قبرص على المعلومات المستكملة التي قدمتها لجنة العلاقات مع البلد

هل هناك من يرغب في أخذ الكلمة بشأن الاقتراح المقدم من الاتحاد الروسي؟

السيد لي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):
أعرب عن تقديري حقا للرئيس بالنيابة على عقد جلسة اليوم والمضي فيها كما كان يفعل.

ونأسف لسعي روسيا مرة أخرى إلى أخذ العمل الموضوعي لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة رهينة لديها. واستمرت هذه العرقلة لأكثر من عام حتى الآن. وقد حان الوقت للمضي قدما في عمل اللجنة.

ونأسف لأن روسيا قد استبعدت قسرا تقليد الهيئة الطويل الأمد المتمثل في اتخاذ القرارات القائمة على توافق الآراء. ولذلك فليس لدينا خيار آخر سوى الدعوة إلى التصويت على المسألة المعروضة علينا الآن، وبالتالي يبدو، وفقا للمادة ١١٨ من الجمعية العامة، أن الاتحاد الروسي يدعو إلى تأجيل هذه الجلسة، وهو ما يستدعي إجراء تصويت عليه. وعليه، نود أن نعترض على اقتراحه وندعو إلى إجراء تصويت إجرائي بشأن ما إذا كان ينبغي تأجيل هذه الجلسة أم لا.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
أعتذر، لكنني لا أفهم تماما ما تطلب منا الولايات المتحدة التصويت عليه. لقد قيل الكثير بالإضافة إلى ما كان ضروريا سماعه. وكنا نتوقع سماع أمور أخرى معينة. وأكرر السؤال مرة أخرى: ما الذي نحن مدعوون للتصويت عليه؟ وأطلب توضيحا لذلك من ممثل الولايات المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لا أحب أن أعطي الكلمة للأشخاص الذين لا يطلبون ذلك، ولكن لكي يتضح لجميع الحاضرين في هذه القاعة المطلوب منا فعلا القيام به، أود أن يوضح ممثل الولايات المتحدة ما يطلب إلى الهيئة التصويت عليه.

ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الكلمة لشرح موقف حكومة بلده. ونود أن نشكر زميلنا الأسترالي، فنحن أيضا نود بالتأكيد أن تنتقل إلى العمل الموضوعي للهيئة. ولكننا لا نستطيع أن نفعل ذلك، وأود أن أطلب من الجميع احترام موقفنا.

ولأسباب موضوعية، لا يمكننا أن نمضي قدما لمناقشة المسائل الموضوعية، وهذه مسألة خطيرة جدا. ولا يمكننا أن نفعل ذلك لأننا لسنا مؤهلين، بل لأن رئيس وفد بلدنا لم يحصل على تأشيرة الدخول. ولهذا أثر مباشر على مصالح الجميع في القاعة، ونحن مقتنعون تماما بأن هذه المسألة تحتاج إلى حل قبل أن تنتقل إلى مناقشة المسائل التنظيمية، ناهيك عن المسائل الموضوعية المعروضة على هيئة نزع السلاح.

ولذلك أقترح أن نعلق هذه الدورة لفترة زمنية معقولة. ربما ينبغي لنا أن نعطي زميلنا من الولايات المتحدة المزيد من الوقت. وقد وعد الأمين العام بالتدخل في هذه المسألة مباشرة، وعلينا أن نحترم قراره. فهو يشعر بقلق بالغ إزاء هذه الحالة. ولذلك، ربما يمكننا تعليق الدورة التنظيمية إلى ما قبل الدورة الموضوعية مباشرة في نيسان/أبريل.

أولا وقبل كل شيء، سيتيح لنا ذلك توفير الموارد كما ذكر السيد ماركرام في الجلسة السابقة (انظر A/CN.10/74/PV.376). ولكنني أود أن أطلب مرة أخرى إلى الرئيس بالنيابة أن يعطي الكلمة لزميلي ممثل الولايات المتحدة. وأعلم أن الأمريكيين متواضعون ولكن صمتهم لا يرضي بقية الأعضاء في هذه القاعة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى اقتراحين ولم يحظ أحدهما بالتأييد، ولذلك ما زلنا بحاجة إلى توضيح على الأقل من جانب الاتحاد الروسي فيما يتعلق بتأجيل هذه الجلسة التنظيمية إلى موعد لاحق قبل الاجتماع الذي كُلفنا سلفا بعقده في ٦ نيسان/أبريل.

القبيل. وفي غياب ذلك، فإنه يتعارض تماما مع نتيجة التصويت في الجمعية العامة واللجنة الأولى.

وما سمعناه من ممثل الولايات المتحدة هو أن تفسير وفده للطلب الروسي أنه يتسق مع المادة ١١٨. وأعتقد أن من الواضح جدا أن ما يقترحه الاتحاد الروسي يتسق مع القاعدة ١١٨. ويعني ذلك أننا ماضون صوب التصويت ما دامت هناك اعتراضات على الاقتراح المقدم. عدا ذلك، وإذا لم يكن الاتحاد الروسي يقدم طلبا يتسق فعلا مع النظام الداخلي، فلا أرى أي عائق على الإطلاق أمام المضي نحو الانتخاب الفوري للرئيس والمكتب. فنحن ما زلنا نفتقر إلى أي اقتراح مقدم على الطاولة يتسق مع النظام الداخلي. ونحن تحت تصرف الدول الأعضاء. وذلك فهمنا لما يجري في الوقت الراهن.

السيد الحلاق (الجمهورية العربية السورية): نحن في العادة

لم يكن في السابق أي إجراءات للتصويت في هيئة نزع السلاح. هذا عرف تتم ممارسته في عمل الهيئة ولم نعلم في السابق ولم نؤيد ذلك على الرغم من أننا في بعض المرات كنا قريبين جدا من اعتماد وثيقة ختامية إلا أن وفدنا لوحده والجميع يعلم ذلك، رفض اعتماد وثائق ختامية. وحتى في السابق، السيد ماركرام وأنتم تعلمون بما لديكم من خبرة طويلة في هذا المجال، تم أخذ الوقت الكثير لاعتماد، في فترات معينة، وأذكر منها في العام ٢٠٠٩، جدول أعمال هيئة نزع السلاح. لكننا لم نذهب في يوم من الأيام إلى إجراء تصويت.

إن البدء في أي عملية تصويت في مجال عمل الهيئة سيأخذنا إلى مكان ربما لا ترغب فيها العديد من الدول، ونحن من أولها. ولكن هذا التصويت إن جرى، فستكون له تداعيات كثيرة على عمل الهيئة. وعليه، نحن لا نؤيد بأي شكل من الأشكال إجراء أي تصويت لأن ذلك سيؤثر سلبا على عمل الهيئة التي من خلال ممارستها لم تلجأ إلى هذا النوع من العمل.

السيد لي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): إننا نعترض على الاقتراح المقدم لتأجيل الجلسة. ونود أن ندعو وفقا للمادة ١١٨، إلى إجراء تصويت إجرائي بشأن هذه المسألة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

نحن لم نقدم أي اقتراح. وربما كان ذلك سوء فهم ولم نشر إلى أي قاعدة إجرائية. ولذلك لم يُطلب إجراء أي تصويت. وندعو إلى حسن نية الحاضرين في قاعة الاجتماعات. ونود القول مرة أخرى أننا لا نستطيع عقد الاجتماع التنظيمي لهيئة نزع السلاح طالما أننا لا نستطيع المشاركة الكاملة فيه بسبب عدم حصول رئيس وفد بلدنا على تأشيرة دخول. وربما يكون بعض التلاعب هنا، ولكن هذه المسألة ما تزال أكثر خطورة مما تحاول تحاول الولايات المتحدة تصويده.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أقول للوفود

أنني الآن مع ما تراه. وتلقينا الآن اقتراحا من الاتحاد الروسي. وتلقينا توضيحا مضادا له من جانب الولايات المتحدة دون الحاجة لاستخدام أي من أحكام النظام الداخلي. فهل هناك من يرغب في أخذ الكلمة إما لتوضيح الوضع أو تقديم المشورة لي بشأن الكيفية التي ترغب بها الوفود في مواصلة عملنا.

السيد هورن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر عن

أخذ الكلمة مرة أخرى. ووفقا لمتابعتنا لما حدث، قدم الاتحاد الروسي اقتراحا لم يكن متسقا مع النظام الداخلي. واعترضنا على رفع الجلسة في هذه المرحلة. وليس هناك ما يتجاوز الرغبة في استغلال حسن نية الهيئة من قبل الاتحاد الروسي. ويسعدنا أن نناقش هذا الموضوع، ولكننا نركز بشكل أساسي على أنه يتعين علينا أن يكون هناك رئيس ومكتب إذا أردنا إحراز أي تقدم في أي من المسائل التي تعوق عملنا. وليس هناك من هو في وضع يسمح له بمحاولة التوسط في أي ترتيب من هذا

فبراير للتحضير للدورة الموضوعية، التي ستعقد في الفترة من ٦ إلى ٢٤ نيسان/أبريل.

وأعتقد أننا نعلم جميعاً أن هناك حاجة ملحة إلى عقد دورة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة الآن نظراً لما نواجهه من مشاكل وتهديدات في مجال السلم والأمن الدوليين. وأعلم أننا لم نتطرق إلى الجزء الموضوعي من عمل هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، ولكني أود أن أذكر بأن الهيئة هي الهيئة الفرعية التداولية المتخصصة التابعة للجمعية العامة ومنبر يتيح للدول الأعضاء الجلوس معاً، وعقد المناقشات وتبادل الآراء فيما بين البلدان التي لها مواقف مختلفة بشأن السياق السياسي. لدينا في هذه القاعة دول حائزة للأسلحة النووية ودول حائزة لقدرات نووية ودول غير حائزة للأسلحة النووية، وهو ما ينبغي الاستفادة منه لإجراء هذا الحوار فيما بيننا جميعاً. ولكن ما شهدناه حتى الآن هو أنه يبدو من الصعب الوصول إلى تلك المرحلة من إجراء حوار ونقاش صريحين.

وبعد المناقشة التي نجريها، هناك احتمال ألا نتمكن من المضي قدماً في الدورة التنظيمية اليوم. والاحتمال الثاني هو أننا سنمضي قدماً فيها مع المخاطرة بتدمير الأساس التوافقي لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. لقد استرشد وفدي - كما استرشدت، حسبما أعتقد، وفود أخرى كثيرة في هذه القاعة - بنتائج الدورة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح، المعقودة في عام ١٩٧٨، التي تنص على أن تبذل الهيئة كل جهد ممكن لكفالة اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل الموضوعية بتوافق الآراء قدر الإمكان. ونحن نعلم حقيقة أن العناصر الإجرائية المذكورة في نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح.

ولذلك، أود أن أوضح أن وفدي، وأعتقد أن وفوداً أخرى كثيرة في هذه القاعة تأمل في حل مسألة التأشير من خلال المشاورات فيما بين الوفود وأن تتمكن الوفود من مناقشة مواقفها

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أقدم تصويبا طفيفا موجها إلى زملائي ممثلي الولايات المتحدة وأستراليا.

ليس ثمة توافق في الآراء في هذه القاعة. وليس واضحاً ما إذا كان هناك أي اتفاق على اقتراح تأجيل الدورة، ولكن ليس هناك توافق في الآراء على المضي قدماً - على العمل كالمعتاد، ولا على عقد الاجتماع التنظيمي للهيئة - أيضاً. وهناك فرق كبير بين الاثنين.

وأود أيضاً، شأن زميلي من سورية، أن أشير إلى سنوات من اتباع ممارسة قاعدة توافق الآراء بشأن المسائل الإجرائية في الهيئة. وأود أيضاً أن أعترض على مواصلة أعمال الدورة التنظيمية في هذه الظروف. إن الهيئة لم تحرق قاعدة توافق الآراء أبداً، ولذلك أقترح ألا نفعل ذلك الآن.

وبالنظر أيضاً إلى أنه ليس لدينا رئيس منتخب في الوقت الراهن، وأنكم، أنتم سيدي، تضطلعون بهذا الدور على أساس مؤقت، أقترح أن نؤجل بدء الدورة لفترة معقولة من الوقت حتى نمنح زملائنا الأمريكيين الوقت للوفاء بالتزاماتهم بصفتهم البلد المضيف للأمم المتحدة. لا توجد طريقة أخرى للحفاظ على الطابع التوافقي لعمل الهيئة.

السيد حمزة (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني لعقد هذه الدورة التنظيمية المستأنفة. وأشكر أيضاً ممثل قبرص على عرض آخر المستجدات بشأن الاجتماع الأخير للجنة العلاقات مع البلد المضيف.

إنني أتابع عن كثب المناقشة التي تجري في القاعة والتعليقات التي أدلى بها الزملاء. وأعتقد أنه من المهم لنا جميعاً أن نعرف المرحلة التي بلغناها وإلى أين نتجه، لأننا بخلاف ذلك لن نكون ماضين في الاتجاه الصحيح. وأفهم، كما كتبت في هذه الورقة، أننا نستأنف الدورة من الاجتماع الذي عقدناه في ١٨ شباط/

عديدة، في مناسبات كثيرة، خلال العام الماضي وما قبله، فإن المحفل المناسب لمعالجة الشواغل المتعلقة بالتأثيرات هو لجنة العلاقات مع البلد المضيف، وليس هيئة نزع السلاح.

ونأسف لأن بعض الوفود لديها ما لديها من مظالم؛ نحن نحاول العمل بشأن تلك المسائل في المكان المناسب. ونذكر أن الاتحاد الروسي غير راض عن نتائج اجتماع لجنة العلاقات مع البلد المضيف قبل بضعة أيام، ولكن للأسف، ينبغي ألا ينتقل هذا الاستياء إلى هذا المحفل وهو ليس سببا له ما يبرره لتعليق أعمال الجلسة التنظيمية اليوم. وللأسف، علينا أن نرفض قبول محاولات روسيا مواصلة عرقلة عمل الهيئة.

وكما حاولنا أن نوضح من قبل، أكد الاتحاد الروسي أنه لا يقدم اقتراحا إجرائيا بتعليق هذه الجلسة أو رفعها، الأمر الذي من شأنه، وفقا للمادة ١١٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أن يؤدي تلقائيا إلى إجراء تصويت إجرائي، وهو ما يحق لجميع الدول الأعضاء في هذه الهيئة. المسألة ليست مسألة اختيار. ومع ذلك، ونظرا لعدم حدوث تفعيل تلقائي، ولأننا نتفق بشدة مع ماليزيا والوفود الأخرى التي أعربت عن رغبتها في المضي قدما بطريقة توافقية، أقترح أن نشرع في الجلسة التنظيمية المقرر عقدها اليوم، فضلا عن جدول الأعمال المؤقت، وأن نمضي قدما في انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين والمضي قدماً في العمل على النحو المقرر.

السيد موريتا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وفد قبرص على الإحاطة المتعلقة بلجنة العلاقات مع البلد المضيف، التي استمعنا إليها بعناية. ونحن نتابع الحالة عن كثب. إننا نذكر تماما، كما قال زميلنا الأسترالي أيضا، أن هذه المسألة تثير قلقا عميقا ونأمل مخلصين في أن تحل في وقت قريب جدا. ومع ذلك، لا يمكننا في الوقت نفسه أن ننسى، كما قال زميلنا الماليزي، أن هذه الهيئة - هيئة نزع السلاح - مهمة جدا، لا سيما بالنظر إلى الحالة الأمنية الراهنة. ولذلك ينبغي أن نعقد الدورة.

وتبادل وجهات النظر. نحن جميعا نسترشد بتوجيهات عواصمنا والوكالات والسلطات التنفيذية فيها. ولن يكون من الممكن لي، بالنيابة عن وفدي، أو لزملائي، بالنيابة عن وفودهم، تغيير المواقف في غضون دقيقة أو حتى بين عشية وضحاها، لأننا نسترشد بتعليمات من عواصمنا.

وثمة احتمال الآن أننا قد نكون باتجاه التأجيل أو التعليق أو الاجتماع مرة أخرى في وقت ما في المستقبل، أو قد نظل في القاعة وألا نمضي قدما نحو التأجيل أو التعليق. ولكنني أود أن أعرف، وأنا على يقين من أن زملائي يريدون أيضا أن يعرفوا، إلى ماذا سينتهي بنا الحال. ما هو الأثر المترتب علينا بعد أن نتخذ هذا الإجراء أو ذاك؟ على افتراض أننا مضينا قدما في تعليق الدورة أو تأجيلها، ماذا سيحدث بعد ذلك؟ هل نحزم حقائبنا ونعود لاحقا لنواجه نفس الوضع؟ أو إذا لم نعلق الدورة أو نرفعها، هل سنواصل الجلوس في مقاعدنا دون إحراز أي تقدم؟

ولكنني أشعر بالقلق إلى حد ما من أن يجري، في نهاية المطاف، دفع الوفود في هذه القاعة أو تشجيعها على المضي وفق التوجه السياسي وقتما يكون هناك تصويت أو ضرورة لاتخاذ موقف. ما نحاول القيام به هو أن نتخذ قرارا. وهذا ما ستقدر الوفود في القاعة كثيراً عدم التوصل إليه.

تلك هي أفكارنا. ويحدوني حقا الأمل في أن تتوصل الوفود، بحكمتها، إلى منظورات تساعدنا جميعا، وأناشدها أن تفعل ذلك. كل واحد منا لديه ولايات وتعليمات. لا أعرف ما يجب أن أبلغ به عاصمتي بعد حضور الاجتماعات يوما بعد يوم دون الخروج بأي نتائج. لا أعرف كيف أبلغ وزارة المالية من حيث الميزنة والمساهمات التي نقدمها.

السيد لي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): نحن نتفق تماما مع الوفد الماليزي بشأن هذه المسألة. وكما قلنا من قبل، نحن نأسف جدا لما نحن عليه اليوم. وكما قلنا مرات

اليوم؛ بل هي الولايات المتحدة، لأنها لا تمنح تأشيرة لرئيس وفدنا. ثانيا، ليس لدينا ما يدعو إلى عدم الرضا عن قرار لجنة العلاقات مع البلد المضيف، كما قال زميلنا من الولايات المتحدة. فهذا تحريف للمعلومات. إننا راضون جدا عن هذا القرار لأنه ما من أحد هنا في هذه القاعة قد أعرب في ذلك الوقت عن تأييده للإجراءات الانفرادية التي تتخذها الولايات المتحدة، والتي تنتهك التزاماتها بموجب اتفاق المقر. لم يؤيد أحد ذلك. فهل هناك حتى وفد واحد هنا يقول إن الولايات المتحدة تتصرف بشكل صحيح بعدم إصدار تأشيرة لرئيس وفدنا؟ قال الأمين العام نفسه إنه يشعر بقلق بالغ إزاء الحالة وأنه سيتصل بالمسؤولين في الولايات المتحدة.

ولم يتم حل المشكلة. وقد أحرز تقدم ونحن راضون عنه، ولكننا نعتقد أننا بحاجة إلى إعطاء زملائنا في الولايات المتحدة الوقت للقيام بما يفترض أن يقوموا به بموجب اتفاق المقر. وبناء على ذلك، نرى أنه لا يوجد مبرر في هذه المرحلة للمضي قدما وبدء أعمال الدورة التنظيمية. إننا لا نشير إلى أي لوائح أو نقدم أي اقتراح. إنما ندعو ببساطة إلى إظهار الحس السليم. نحن وفد مثل أي وفد آخر، وإذا كان لدى الآخرين إمكانية المشاركة في الدورة، فهذا أمر عظيم. ولكن ليس لدينا هذه الإمكانية في الوقت الراهن بسبب زملائنا الأمريكيين. ونحن نطلب الدعم. ولذلك دعونا نؤجل جميع المفاوضات التحضيرية والموضوعية إلى أن تتمكن جميع الوفود من حضور الدورة بالتشكيل الذي تقرره عواصمها. وهذا حقنا كدولة عضو في الأمم المتحدة.

السيدة هاكيس واكوها (المكسيك) (تكلمت بالإنكليزية):

سأتكلم باللغة الإنكليزية من أجل الوضوح والسرعة.

أولا، أود أن أعرب مرة أخرى عن انزعاجنا من هذا الوضع. إننا نتعاطف مع حالة الاتحاد الروسي والوفود الأخرى التي أفادت بأنها تعاني من مشاكل تتعلق بتمكن ممثليها على حضور الجلسات في الأمم المتحدة. ونظرا لهذه الحالة، ما فتنتنا نتحدث

وفيما يتعلق باقتراح زميلنا الأسترالي بشأن انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب من أجل الدفع قدما بالمناقشة، أعتقد أن ذلك سيكون مفيدا للوفد الروسي أيضا، لأن المضي قدما في الانتخابات قد يساعد على الدفع قدما بمناقشة مسألة التأشيرة أيضا. وبطبيعة الحال، ينبغي أن تعالج لجنة العلاقات مع البلد المضيف مسألة التأشيرات. ولذلك أتساءل لماذا يمكن اعتبار المضي قدما في الانتخابات مخالفا لإرادة الوفد الروسي. وعلاوة على ذلك، فهذه هي الدورة التنظيمية ونحن نتحدث عن المسائل الإجرائية. ولا أعتقد أننا بحاجة إلى رؤساء الوفود لاتخاذ قرار بشأن هذه المسائل. لذلك أعتقد أنه سيكون من المفيد أن يشرح الوفد الروسي لماذا نحتاج لأن يقوم رؤساء الوفود بذلك، ولماذا لن يكون انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب مفيدا.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود

أن أشكر جميع الزملاء الذين أعربوا عن تفهمهم للحالة التي نشأت. وأود أن أدعو مرة أخرى جميع من في القاعة إلى إظهار الحس السليم واستخدام المنطق. لقد أرسلنا جميعا، نحن الحاضرون هنا، من عواصمنا لإجراء حوار. ولكن ليس لدينا إمكانية إجراء ذلك الحوار لأن رئيس وفدنا، كما قلت في مناسبات عديدة، لم يمنح تأشيرة دخول. وهو على استعداد للحضور إلى هنا في أي وقت ولديه جميع التعليمات، بما في ذلك بشأن المسائل التنظيمية التحضيرية التي ستناقش في هذه الدورة. وليست لدي تلك التعليمات. وقد قيل إننا جميعا نعمل بناء على تعليمات من عواصمنا. هذا صحيح، ولكن تعليماتي من العاصمة هي حل هذه المسألة وعدم الاتفاق على بدء أعمال الدورة التنظيمية إلا عندما يتمكن رئيس وفدنا من الحضور.

ومرة أخرى، أود أن أعلق على البيان الذي أدلى به زميلنا ممثل الولايات المتحدة. لقد سمعنا بعض الأسف في ما يقولونه؛ وربما استيقظ لديهم نوع من الضمير. بيد أن ذلك لم يتم بشكل صحيح. أولا، ليست روسيا هي التي تواصل عرقلة جلسة

ضرورة وتبذل قصارى جهدها لتضمن، قدر الإمكان، اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل الموضوعية بتوافق الآراء“ (القرار S/10-2، الفقرة ١١٨ (ب)).

ومن وجهة نظر وفد المكسيك، فإن هذه الشروط غير مستوفاة الآن. إن مسألة التأشيرة ليست مسألة موضوعية، ولا توجد إمكانية لضمان توافق الآراء. ولذلك فنحن بحاجة إلى الالتزام بالنظام الداخلي للجمعية العامة، لأن ذلك قرار اتخذناه فيما يتعلق بهذه الهيئة.

ومن أجل المضي قدما، فإن تعليقي الأخير هو أنه سيكون من المنصف جدا في رأينا انتخاب أعضاء المكتب والرئيس، وبالتالي تحقيق أهداف الدورة التنظيمية. كما أن ذلك سيكون أمرا جيدا جدا للوفود التي لديها أسئلة وبخاصة إلى مواصلة الحوار مع البلد المضيف ولجنة العلاقات مع البلد المضيف، لأنها سيكون لديها الهيكل اللازم لمساعدتها في إجراء الحوار اللازم للمضي قدما.

ولذلك، نطلب إلى الوفود أن تنظر في اتخاذ القرارات التنظيمية، على الأقل، إن لم يكن بوسعنا المضي قدما بشأن المسائل الموضوعية. ونقترح أيضا استخدام النظام الداخلي للجمعية العامة والاستفادة منه، وفقا للمقررات المتخذة خلال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح.

السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أقدر الإحاطة التي استمعنا إليها من ممثل قبرص بشأن نتائج لجنة العلاقات مع البلد المضيف. وبوصفها عضوا نشطا في الأمم المتحدة وانطلاقا من عقيدتها الإسلامية والحسابات العقلانية لمصالحها الأمنية الوطنية وخبرتها المريرة المتمثلة في أنها كانت ضحية لأكثر أشكال استخدام أسلحة الدمار الشامل منهجية في التاريخ المعاصر، فإن جمهورية إيران الإسلامية تعلق أهمية كبيرة على الآلية الدولية لنزع السلاح،

عن هذه المسألة في هذه القاعة منذ عام. ونحن قلقون للغاية، لأن هذا ليس المكان المناسب للحديث عن هذه المسألة. وقد أعربنا بالفعل عن موقفنا في اللجنة الأولى وهنا أيضا في العام الماضي، والآن علي أن أؤكد من جديد أننا، في حين نعتبر هذه المسألة مسألة بالغة الأهمية وذات طابع حاسم، كما قيل هنا، إذ يحق لجميع الوفود فعلا أن تكون ممثلة على المستوى الصحيح؛ إلا أن هذه ليست مسألة من اختصاص هيئة نزع السلاح.

ونشكر سفير قبرص كثيرا على التقرير وعلى شرحه لما يجري في اللجنة الأخرى؛ وقد أحطنا علما بالجهود المبذولة في هذا الصدد. وأردنا أن نعرب عن رأينا لما يساورنا من قلق بالغ إزاء تعثر آلية نزع السلاح بصفة عامة. وقد تلقينا تقارير من جنيف تفيد بأن مؤتمر نزع السلاح لا يعمل أيضا. غير أن ما تجري مناقشته هناك يتعلق على الأقل بجدول أعمال المؤتمر؛ بينما نحن هنا غير قادرين على بدء العمل الموضوعي أو حل المسائل التنظيمية، في الوقت الحاضر، بسبب مسائل لا تتعلق بجدول أعمالنا. ولذلك علينا أن ندعو إلى الحذر، لما يساورنا من قلق بالغ لأن السبب في عدم تمكننا من المضي قدما قد يكون راجعا لطبيعة المسائل المدرجة في جدول الأعمال. وبهذا المعنى، نكرر التأكيد على أن هذا هو المكان المناسب لمناقشة قضايا نزع السلاح، كما قال صديقي من وفد ماليزيا. هذه هيئة تداولية، وينبغي لنا فيها أن نناقش المسائل بالنظر إلى الحالة الأمنية الراهنة في العالم. وعلاوة على ذلك، فهي العنصر من الآلية المكرس على وجه التحديد للمداولات.

وتعليقي الآخر فيما يتعلق بالآلية هو أن هذه الهيئة، كما يتكرر كثيرا هنا، تقوم على توافق الآراء. وأود أن أذكر الزملاء هنا بأنه تم في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح تحديد أن هيئة نزع السلاح:

”تؤدي... عملها بموجب القواعد الإجرائية المتعلقة بلجان الجمعية العامة مع إدخال التعديلات التي قد تراها

قلقها إزاء عدم امتثال البلد المضيف المتكرر لالتزاماته القانونية. والواقع أننا نرى، في ظل الحالة الدولية الراهنة، أن المسألتين المدرجتين في جدول أعمال هذه الدورة للهيئة، ألا وهما، نزع السلاح النووي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، هما تحديدا الشرطان الحاسمان لتحقيق السلام والأمن الدوليين. وأي ذريعة تهدف إلى منع الهيئة من تنظيم اجتماعها الموضوعي غير مقبولة لدى إيران.

ومع ذلك، فإن الحقائق واضحة. ونشدد على أن الهيئة ينبغي أن تسترشد في عملها بالحاجة الملحة والأولوية العالية والأهمية القصوى لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهي الفكرة التي كانت إيران أول من اقترحها في عام ١٩٧٤، وكفالة عدم حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

في الختام، نعرب عن نفس الشواغل والآراء التي أثارها الوفد الروسي مرارا وتكرارا ونعتقد أنه لا ينبغي وقف عمل الهيئة ولا ينبغي للولايات المتحدة أن ترتحن عمل الهيئة بعدم إصدار تأشيرات الدخول. والشرط الأساسي لبدء العمل الروتيني للهيئة هو مضاعفة جهودنا لمواجهة سياسات التسلسل المتمثلة في تقديم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية على أي شيء آخر.

أخيرا وليس آخرا، نصر على أن تواصل الهيئة أسلوبها الطويل الأمد المتمثل في اتخاذ القرارات بتوافق الآراء.

السيد توزيك (بيلاروس) (تكلم بالروسية): سأتكلم بإيجاز شديد، ولكني أود أن أشاطركم ملاحظتنا على مداولات اليوم.

لا يجادل أحد في أن هيئة نزع السلاح هي حاليا أحد المنابر الوحيدة - وربما المنبر الوحيد - التي يجري فيها اتخاذ القرارات بتوافق الآراء. وللأسف، هناك ما يكفي من المنابر التي يتعين علينا فيها إجراء تصويت. وإذا أردنا أن نحول الهيئة إلى واحدة على غرار تلك الهيئات، فذلك القرار قرارنا، ولكننا

بما في ذلك هيئة نزع السلاح ودورها المنشود في التغلب على التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان.

ونتوقع ألا يسمح المجتمع الدولي بأن نواصل العيش في ظل التهديد الوحشي للأسلحة اللاإنسانية إلى ما لا نهاية. وهذه في الواقع مسؤوليتنا الجماعية: تعزيز دور ووظائف آلية نزع السلاح من حيث صلتها بأمننا جميعا. وفي هذا الصدد، فإن هيئة نزع السلاح، بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة داخل آلية نزع السلاح المعنية بمسائل محددة لنزع السلاح والمكلفة بتقديم توصيات محددة إلى الجمعية العامة، هي هيئة أخرى داخل الآلية تتأثر بانعدام مساءلة الولايات المتحدة ومسؤوليتها. ونتيجة لذلك، لم تتمكن الهيئة من عقد اجتماعها الموضوعي منذ العام الماضي.

والواقع أن البلد المضيف لا يواصل تجاهل التزاماته بموجب الاتفاقية العامة واتفاق المقر فحسب، بل يجرمنا أيضا من ظروف الحياة الطبيعية ويفرض علينا سياسة المضايقة القسوى. وحتى الآن، لم يُجد أي شيء في منع الولايات المتحدة من فرض هذه السياسة غير المسؤولة، مما يؤدي إلى خلق عقبات مأساوية أمام تعددية الأطراف. ومما يؤسف له أننا نشهد اتجاهها مؤسفا للغاية يقوده ويسببه البلد المضيف. وترفض الولايات المتحدة الأمريكية بعناد إصدار تأشيرات لممثلي دول معينة لحضور الاجتماعات، بما في ذلك اجتماعات هيئة نزع السلاح. وهذا لا يضر فحسب بالدول الأعضاء المتضررة، التي لا يمكن تمثيلها تمثيلا مناسباً في تلك الاجتماعات، بل ويلحق أيضا ضررا بالغا بتعددية الأطراف بصفة عامة وبالأمم المتحدة وميثاقها بصفة خاصة.

وبات من الواضح الآن، وهو أمر جرى التحقق منه، أن لجنة العلاقات مع البلد المضيف ليس لديها سلطة وأن البلد المضيف ليس لديه إرادة وأن الأمانة العامة للأمم المتحدة تنتظر لفترة زمنية محددة ومعقولة. وتعرب جمهورية إيران الإسلامية مرة أخرى عن احتجاجها الشديد على البلد المضيف وتعبير عن بالغ

إننا نرفض التلاعب بالقواعد والسابقة السلبية التي سيرسيها إجراء تصويت. وتسعى الولايات المتحدة إلى إضفاء الشرعية على سياساتها وتجاهل التزاماتها التي لم تف بها وإدامة انتهاكاتها من خلال المطالبة بإجراء تصويت.

وندين الانتهاكات المتكررة من قبل البلد المضيف لاتفاق المقر، ولا سيما أجزاء الاتفاق ١١ و ١٢ و ٢٧، وللأحكام المنصوص عليها في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١. فهذه الانتهاكات تقوض سلامة الأمم المتحدة. وتدين كوبا، بوصفها بلدا متضررا وضحية لتلك السياسة التعسفية والتمييزية وغير القانونية، استخدام الولايات المتحدة لدورها كبلد مضيف لتطبيق اتفاق المقر بصورة انتقائية وتعسفية لمنع المشاركة في أعمال اللجنة في ظل ظروف متكافئة عن طريق تأخير أو رفض منح تأشيرات لممثلي دولة عضو. ولا يوجد أساس قانوني لما يفرضه البلد المضيف من قيود وحظر على الوصول إلى الأمم المتحدة ومشاركة ممثلي الوفود الرسمية للدول الأعضاء في اجتماعات المنظمة. ومن المؤسف للغاية ومما يبعث على القلق الشديد أنه على الرغم من العمليات التي اضطلعت بها البلدان المتضررة، بما في ذلك الاجتماع الاستثنائي للجنة العلاقات مع البلد المضيف، لم يتم حتى الآن إيجاد حل في المحافل القائمة لوضع حد لعدم امتثال الولايات المتحدة لاتفاق المقر وانتهاكاتها له.

ونؤيد، بوصفنا بلدا متضررا، اقتراح الوفد الروسي بإتاحة مزيد من الوقت لإجراء مشاورات ولاتخاذ التدابير الدبلوماسية الرفيعة المستوى اللازمة لحل جميع المسائل التنظيمية المتعلقة وتمكين الهيئة من الشروع في عملها الموضوعي. وهذه ليست مسألة ثنائية. إن التأثير المتعمد على قدرة الدول الأعضاء على أن تكون ممثلة في اجتماعات الأمم المتحدة يشكل تهديدا لتعددية الأطراف ويهدد الأداء الكامل والفعال للمنظمة والهيئة.

بحاجة إلى التفكير في عواقب هذا الإجراء وهذا القرار. وتقع على عاتقنا جميعا مسؤولية اتخاذ قرار بشأن ما إذا كنا نريد تحويل هيئة نزع السلاح إلى جهاز تنافسي آخر نصوت فيه جميعا ولا نتخذ القرارات بتوافق الآراء. وأنا أدعو إلى تغليب الحس السليم وأطلب من الجميع أن يفكروا في عواقب ما نقوم به اليوم. وبالإضافة إلى ذلك، أطلب أن نفكر في اتباع نهج معقول لمعالجة الحالة التي نشأت.

والملاحظة الثانية هي أن لجنة العلاقات مع البلد المضيف أظهرت أن هناك إمكانية لحل هذه المسألة في المستقبل. ويتخذ الأمين العام خطوات في هذا الصدد، بما في ذلك إجراء مفاوضات مع البلد المضيف. وعلاوة على ذلك، فقد وعد المستشار القانوني للأمين العام باتخاذ خطوات معينة لمعالجة هذه الحالة. وكما نفهم، فإن هذه المسألة جاري معالجتها. ولذلك، فلنسمح بمزيد من الوقت للقيام بذلك ولنستمع إلى الوفود التي اقترحت تأجيل الدورة حتى يُتاح الوقت للأمين العام وقيادات الأمانة العامة للأمم المتحدة لتنفيذ المهمة التي يقومون بها حاليا.

السيدة سانثيس رودريغيس (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): يكرر وفد كوبا الإعراب عن تأييده الكامل لعمل هيئة نزع السلاح ويؤكد من جديد صلاحيتها وأهميتها بوصفها الهيئة التداولية المتعددة الأطراف الوحيدة المتخصصة في النظر في مسائل نزع السلاح والأمن الدولي الملحة. ونعتقد أنه ينبغي للهيئة أن تستأنف عملها الموضوعي في أقرب وقت ممكن، وهو ما لن يتحقق إلا من خلال احترام ممارسة اتخاذ القرارات بتوافق الآراء.

ويرى الوفد الكوبي أن الفقرة ١١٨ (ب) من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ومبادئ المساواة في السيادة بين الدول والمشاركة الكاملة لجميع الدول الأعضاء في أعمال الأمم المتحدة، على قدم المساواة ودون تمييز، تمثل مسألة جوهرية وموضوعية على حد سواء.

الوقت نفسه، تقع على عاتق البلد المضيف مسؤولية الامتثال للالتزاماته بموجب اتفاق المقر حتى تتمكن جميعا من المشاركة، مع احترام المساواة في السيادة. ويؤسفني أننا بلغنا هذه الحالة ولم نتتمكن من إيجاد حل، ولكننا نريد أن نسجل أن وفد بلدنا يؤيد روح توافق الآراء ويدعمها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لا يزال هناك ثلاثة متكلمين على قائمتي. وأناشد الممثلين أن يحاولوا المضي قدما بالأمر. إنني أفهم أن الممثلين يريدون تسجيل مداخلاتهم في محضر الجلسة، ولكن أود أن أناشدهم حقا أن نحاول المضي قدما وعدم تكرار الأشياء التي سمعناها بالفعل في القاعة.

السيد هورن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): لا أحد يريد أن يضعكم، سيدي، في موقف غير مريح أكثر مما أنتم فيه. ونشكركم على الدور الذي تقومون به هنا.

أردت فحسب أن أشير إلى فكرة واضحة خرجت بها من جميع المداخلات، وهي أن هناك التزاما عميقا بأن تؤدي هيئة نزع السلاح وظيفتها في هذا العام. وهناك تمييز بين المسائل الإجرائية التي ستيح لنا القيام بذلك والناتج المتعلقة بالمسائل الموضوعية. وأعتقد أنه لا يوجد هنا من يرى أنه إذا لم يتم إشراك إحدى الدول الأعضاء بشكل مناسب في النظر في واحدة من المسائل الموضوعية، فإن تقليد هذه الهيئة سيكون الشروع في إجراء تصويت على أمر يتعلق بمسألة موضوعية، متجاوزة أي اعتراضات قد تكون لديها. والمسألة التي نحن بصددنا الآن هي مسألة محددة للغاية تتعلق بكيفية وصولنا فعلاً إلى المرحلة التي يمكننا عندها الجلوس معاً ومناقشة مسألة المجالات المحتملة لتوافق آراء. وإذا أردنا أن نصل إلى هذه المرحلة، فيجب أن يكون لدينا رئيس ومكتب.

وقد أوضحت هذه النقاط في وقت سابق، ولكن، بالتفكير أيضا في المناقشات الجارية، سمعت من يتحدثون عن النية الحسنة والاستفادة من الطابع الجيد للهيئة. ولم يُقدم الاقتراح المتعلق

وهذه ليست مسألة إجرائية بل مسألة موضوعية. وهذا شاغل موضوعي، وندعو إلى الحفاظ على توافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لدي طلب آخر لأخذ الكلمة ولكن قبل أن أوصل، اسمحوا لي أن أقول ما أريد قوله. لقد سمعت من يستخدمون كلمة "عدم الارتياح" واستمعت إلى أناس يتحدثون عن الحس السليم. ولا يوجد أحد يعاني من عدم الارتياح أكثر مني في الوقت الراهن. وعلى الرغم من المطالبة بأن يسود الحس السليم، فإنه لا يوجد الكثير من القواسم المشتركة بشأن أي شيء في هذه القاعة في هذه المرحلة. وبناء على ما تقدم، سأعطي الكلمة الآن للمتكلم التالي قبل أن أوصل ما أعتزم القيام به بعد ذلك.

السيد خيمينيس (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدنا أيضا الإعراب عن الموقف الذي طُرح فيما يتعلق بأهمية الحفاظ على روح توافق الآراء في هيئة نزع السلاح. ونأسف لعدم التوصل إلى تفاهم بشأن الحالة التي تواجهنا حاليا في هذه القاعة حاليا. غير أننا نشعر بالقلق لأنه سيكون لذلك تأثير على عملنا في مجال نزع السلاح وفي المضي قدما بجدول أعمال الهيئة.

استمعنا بعناية شديدة إلى جميع الممثلين ونعتقد أن لدى كل منهم رأيا سديدا فيما يتعلق بمحاولة إحراز تقدم واستئناف عملنا في أقرب وقت ممكن. ونأسف بشدة لأنه، بعد هذه الأيام من المشاورات، لم يتسن إيجاد حل للحالة فيما يتعلق بتأشيرة دخول ممثل الاتحاد الروسي. ولذلك، نأمل أن تتمكن، في ظل التطورات الجديدة التي تم الإبلاغ عنها، من حل هذه المسألة حتى تتمكن من بدء عملنا قريبا.

وأوافق على أنه يجب بذل كل جهد ممكن حتى لا نفقد روح توافق الآراء في الهيئة. ولا نريد أن نرى استبعاد أحد الوفود من هذه المسألة لأن ذلك الوفد يتمتع تماما بحقوقه في المطالبة باحترام المساواة في السيادة، وقد تأثرت وفود أخرى كذلك. وفي

واليوم، وإذ نسلم بنزع السلاح كضرورة في العالم الذي نعيش فيه، يجب علينا كذلك أن نسلم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة، الذي يمكن جميع الدول الأعضاء وممثليها من المشاركة على أساس المساواة في هذا المبني الرائع.

وفي ذلك الصدد، نود أن نشير إلى أن تمثيل دولنا مسألة موضوعية يجب أن تؤخذ في الاعتبار. فلا يمكن التغاضي عنه، خاصة في سياق يقع فيه علينا واجب تنشيط تعددية الأطراف وأن نكفل أن تكون في مستوى مهمة التصدي للتحديات التي تواجهنا لضمان السلم والأمن الدوليين. ولا يمكننا أن نتكلم عن ذلك من الخارج ولكننا عندما ندخل غرف اجتماعات الأمم المتحدة نتجاهل تماما أن ضمان التمثيل والمشاركة على قدم المساواة بين جميع الدول الأعضاء واحترام سيادتها وقدرتها على تحديد الوفود التي ستشارك في المداولات يشكلان جزءا أساسيا من تعددية الأطراف.

ونود أن نؤكد ما سبق وأن نفكر في ذلك لأنه يبدو أن بعض الممثلين، في محاولتهم التغاضي عن تلك التفاصيل الصغيرة، يريدون منا أن نرتكب خطأ التضحية بتقليد توافق الآراء في مداولات هيئة نزع السلاح. ولم تقتصر على عدم التفكير بما فيه الكفاية في أهمية تعزيز تعددية الأطراف ككل فحسب بل إننا، بالإضافة إلى ذلك، سنقوض ممارسة تنظم الهيئة وتكفل الانسجام فيها من حيث اتخاذ القرارات.

وكما فعلنا في حالات سابقة، نود مرة أخرى أن ندعو إلى توافق الآراء من أجل الحفاظ على تلك الممارسة التي تكتسي أهمية كبيرة لجميع بلداننا. ونود كذلك أن نطلب من الأعضاء أن يدعموا الممثلين الذين يطلبون، تحقيقا لتلك الغاية، مزيدا من الوقت لمحاولة الحصول على رد إيجابي حتى يتسنى اتخاذ

برفع الجلسة بطريقة تتسق مع النظام الداخلي. فهو لم يُعمم. ولا يوجد ما يتماشى مع المادة ١٢٠. وتتوخى الوفود التي تدعو إلى هذا الموقف الحذر الشديد بشأن ما إذا كانت تعترم تقديم اقتراح رفع الجلسة بموجب المادة ١١٨ أم لا. وبموجب المادة ١١٩، لدينا أربعة بنود لها الأسبقية على ما نقوم به الآن.

وفيما يتعلق بما قد ترغبون، سيدي، في النظر فيه عند التفكير في خطواتنا المقبلة، فإنني أتوق إلى معرفة في أي موضع تحديدا من المادة ١٠٣ يوجد مجال لإجراء مناقشة من هذا القبيل بشأن النظام الداخلي، وهو ما يتعارض مع كل ما تنص المادة ١١٩ عليه. ولا تتضمن المادة ١٠٣ أي شيء يوحي بأننا نستطيع الحيلولة دون انتقال العملية من الترشيح إلى الانتخاب. وقد قُدمت الترشيحات إلى الهيئة. وهي الأسماء المعروضة علينا الآن. وسأكون ممتنا لو حصلت على توضيح، أي كانت المناقشة، لسبب عدم قدرتنا الآن على الانتقال إلى الانتخاب الفوري لأعضاء المكتب هؤلاء كي نتمكن من المضي قدما. ونأمل أن نتمكن من تخفيف شعوركم بعدم الارتياح قريبا، سيدي.

السيدة رودريغيس مارتينيس (جمهورية فنزويلا البوليفارية)
(تكلمت بالإسبانية): إننا ننتهز أيضا هذه الفرصة لنشكر ممثل قبرص على إبلاغنا بالمداولات التي تجري داخل لجنة العلاقات مع البلد المضيف.

كما قلنا في الجلسات السابقة، نعتقد من جانبنا أنه من المهم جدا أن نكفل إجراء مداولات هيئة نزع السلاح، حيث أننا نعي أهميتها بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة في آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح، ولا سيما في هذا العام في الوقت الذي تحتفل فيه المنظمة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها. وفي هذا الوقت، تسود روح التنشيط وثمة التزام متجدد بتعددية الأطراف وتذكرنا هذه الظروف بأهمية التركيز على قيم الحوار والتفاهم وعلى أسس ما يجمعنا معا.

الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة لعام ١٩٤٧. وتأسف المجموعة لحدوث ظروف مماثلة في العام الماضي، ما أدى إلى عدم تمكن هيئة نزع السلاح من الانعقاد في إطار رسمي.

وتأمل المجموعة الأفريقية أن تتلقى هيئة نزع السلاح، وهي عنصر أساسي في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، الدعم الكامل من جميع الدول الأعضاء لتمكينها من الوفاء بولايتها.

السيد لي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى الجميع ومنتشاطر العديد من الآراء التي أعرب عنها غيرنا من الممثلين الذين أخذوا الكلمة. فنحن نتفق على وجهات عديدة ونشعر بنفس القدر بحجية الأمل والإحباط. غير أننا ظللنا على هذه الحالة لمدة عام حتى الآن. وللأسف، من الواضح أن المسألة التي بين أيدينا إجرائية وليست موضوعية.

ومما يؤسف له أنه لا يمكننا أن ندع المسائل التي ليست ذات صلة بهيئة نزع السلاح تمنعنا من إجراء حوارات هامة جدا بشأن نزع السلاح كنا جميعا نريد أن نجربها حتى نتمكن من التوصل إلى استنتاجات توافقية تحرز تقدما عالميا بشأن المسائل التي سنتناولها هذه الهيئة. وللحيلولة دون استمرار هذه المجموعة في مواجهة المأزق الذي نجد أنفسنا فيه، نود أن نقدم رسميا اقتراحا بالمضي قدما بانتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين. ونود بالتالي، في ضوء بعض الاعتراضات التي أثارها المتكلمون بالفعل، أن ندعو إلى إجراء تصويت على تلك المسألة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قدمت الولايات المتحدة اقتراحا بأن تنظر اللجنة في البند ٣ من جدول الأعمال "انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين".

أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي بشأن نقطة نظام.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيعارض الاتحاد الروسي اتخاذ قرار في هيئة نزع السلاح بالتصويت. وفي ذلك الصدد، أشير إلى المادة ١١٨ (ب) من

الإجراءات اللازمة لحل المسألة من دون التضحية بتوافق الآراء كأسلوب في عمل الهيئة.

السيد وو جيانجون (الصين) (تكلم بالصينية): أولا وقبل كل شيء، تتفهم الصين تماما موقف الاتحاد الروسي بشأن مسألة التأشيرة وشواغله المشروعة. ونقترح أن تقوم الأمانة العامة والأطراف المعنية بوساطة بناءة من أجل حل المسائل ذات الصلة في أقرب وقت ممكن. وقد ذكر ممثل ماليزيا توكيف يمكن لممثلينا أن يقدموا تقارير إلى عواصمنا بشأن التقدم المحرز في الاجتماع الاستثنائي وتحديث زميلنا الممثل الأسترالي عن الممارسة الطويلة الأمد لهيئة نزع السلاح في العديد من المناسبات.

وتعيد الصين التأكيد على أن اللجنة تمارس تقليد توافق الآراء على مدى السنوات الـ ٤٢ التي انقضت منذ إنشائها. ويجب على الأطراف أن تعترف بذلك التقليد وأن تتمسك بذلك المبدأ، لأنه لا يمكن تنفيذ تلك القرارات بفعالية إلا من خلال توافق الآراء والنتائج القائمة على توافق الآراء.

السيد ألبرتو (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): باسم مجموعة الدول الأفريقية، أود أن أثنى على الأمانة العامة لما تبذله من جهود لتوجيه عمل هيئة نزع السلاح نحو انتخاب أعضاء المكتب للدورة الموضوعية لعام ٢٠٢٠ ومسائل تنظيمية أخرى. وتتعاطف المجموعة الأفريقية مع الشواغل التي أثرت في الدورة التنظيمية المعقودة في ١٨ شباط/فبراير بشأن إصدار تأشيرات الدخول للوفود لحضور الدورة المقبلة لعام ٢٠٢٠ المقرر عقدها في الفترة من ٦ إلى ٢٤ نيسان/أبريل (انظر الوثيقة A/CN.10/PV.376). وتعتقد المجموعة أن هذه المسائل يمكن حلها عن طريق لجنة العلاقات مع البلد المضيف.

ونعتقد كذلك أن البلد المضيف ينبغي أن يأخذ في الاعتبار رغبتنا الجماعية في المشاركة جميع وفود الدول الأعضاء مشاركة كاملة في اجتماعات الأمم المتحدة، وأن ينفذ بالكامل التزاماته بموجب الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة

سؤالاً، إذا تسنى لنا عموماً التصويت على الإطلاق، لأننا نشير كما ذكرت إلى المادة ١١٨ (ب) من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة (القرار د-١٠/٢). ونرى أن القرارات المتخذة هنا ينبغي أن تتخذ بتوافق الآراء وندعو إلى التصويت على تلك المسألة. وإذا تم التصويت على ذلك، فلن يكون هناك أي مغزى للتصويت على الاقتراح الذي قدمته الولايات المتحدة. ونعتقد أن هذه مسألة مهمة للغاية وينبغي التصويت عليها قبل أن نناقش التصويت على الاقتراح الذي قدمته الولايات المتحدة. وسوف نصر على ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): حسب فهمي للنظام الداخلي فإننا سنواصل عملنا على أساس المادة ١٢١ التي تنص أساساً على ما يلي:

”وفقاً للمادة ١١٩، يُطرح أي اقتراح بطلب البت في مسألة ضمن اختصاص الجمعية باعتماد اقتراح معروض عليها، للتصويت قبل إجراء تصويت على الاقتراح قيد النظر.“

وهذا يعني أننا سننظر في الاقتراح الروسي أولاً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل أستراليا لطرح نقطة نظام.

السيد هورن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى. ليست تتعلق هذه المسألة باختصاص هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بل هي المسألة تتعلق بما إذا كان هذا الاقتراح قابلاً للنظر فيه في هذه المرحلة أم لا. ولذلك فهي ليست مسألة تتعلق باختصاص هذه الهيئة. وتخضع هذه الهيئة نفسها للنظام الداخلي. ونحن نعلم انطباق ذلك النظام عليها. وهناك أيضاً القواعد الواردة في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة (القرار د-١٠/٢). ونعلم أنها تنطبق.

الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة (القرار S/10-2)، التي تنص على تعديل الهيئة نظامها الداخلي. ونطلب إجراء تصويت على إجراءات هيئة نزع السلاح لاتخاذ القرارات. وينبغي أن تكون الصياغة على النحو التالي:

(تكلم بالإنكليزية)

هل توافق الآراء هو أساس صنع القرار في هيئة نزع السلاح؟

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أثار ممثل الاتحاد الروسي مسألة ما إذا كانت اللجنة ترغب في مواصلة عملها على أساس توافق الآراء، في مواجهة الاقتراح الذي قدمه ممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل أستراليا لطرح نقطة نظام.

السيد هورن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): من الواضح أن طلب الاتحاد الروسي خارج عن نطاق عملنا. فمن الواضح أننا نناقش البند ٣ من جدول الأعمال في هذه الدورة. وإذا كان الاتحاد الروسي يود الانخراط في مناقشة بشأن كيفية اتخاذ القرارات في هيئة نزع السلاح بصورة تتبعية لذلك، فإنه سيتعين عليه أن يثير المسألة في إطار بند ”أي مسائل أخرى“ - وهو بند ليس معروضاً علينا بعد لأن الاتحاد الروسي لا يسمح لنا بإقرار جدول أعمال. وبالتالي، نرى أنه لا يمكننا المضي صوب إجراء ذلك التصويت. وقدمت الولايات المتحدة طلباً في نطاق عملنا وينبغي لنا أن نشرع فوراً في ذلك التصويت.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي لطرح نقطة نظام.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): مع كل الاحترام الواجب لزميلنا الأسترالي، فليس بوسعنا الاتفاق معه في تفسير الوضع الذي نحن فيه حالياً. ولا يمكننا التصويت على الاقتراح الذي قدمته الولايات المتحدة لأننا نود أن نطرح

وقدما بهذا الأمر حتى يتمكن الجميع هنا، كدول أعضاء، من إحراز التقدم.

إنني أُلغِي قائمة المتكلمين الذين كان من المفترض أن يأخذوا الكلمة، وأُعطي الكلمة لأي شخص يرغب في التكلم.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
نأسف لأن الرئيس بالنيابة يجد نفسه في هذا الوضع الصعب. وقد فعلنا كل ما في وسعنا لمحاولة منع حدوث ذلك. وأود أن أسترعي انتباه الجميع في القاعة إلى أنه لم يبق أمامنا سوى ١٥ دقيقة حتى نهاية الجلسة. وفي غضون تلك الدقائق الـ ١٥، يمكننا أن نجتاز البرية بتغيير ممارسة كانت قائمة منذ سنوات عديدة. ولذلك نود أن نقترح العودة وتأجيل جلستنا لفترة معقولة بغية إتاحة الفرصة للأمين العام لمحاولة إيجاد حل بالتعاون مع البلد المضيف. ولعلنا نتمكن بعد ذلك من عقد هذا الاجتماع التنظيمي من جديد عندما يُتخذ القرار ويحصل ممثلنا أخيراً على التأشيرة الدخول. عندئذ لن نضطر بعد ذلك إلى كسر ممارسة توافق الآراء التي دأبت اللجنة على التقيد بها. ومهما يكن من أمر، فإن اقتراحنا لا يزال مطروحاً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قدم ممثل الاتحاد الروسي اقتراحاً، وهو ليس جديداً علينا.

السيد حسن (مصر) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة، أود أولاً أن أكرر إشادة زملائي بجهودكم، سيدي، في توجيه عمل هذه الهيئة. وأعبر لكم عن دعمنا وتعاطفنا الكاملين.

وتؤيد مصر البيان الذي أدلى به باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/CN.10/PV.376)، ولذلك لن أتكلم عن مدى تقديرنا لآلية نزع السلاح، بما في ذلك هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، ولن أكرر موقفنا بشأن الأمل في أن يتم الوفاء بالالتزامات بموجب اتفاق البلد المضيف.

وبالتالي، فإن هذا طريق مؤسف نسلكه الآن. ولكن من الواضح تماماً أنه في حين يريد الاتحاد الروسي إجراء مناقشة بشأن كيفية اتخاذ قراراتنا في المستقبل، فإنه يفعل ذلك بتقديم اقتراح وفقاً لجدول أعمال لا يسمح لنا باعتماده. وبالتالي فإن نقطة النظام هي أن تلك القاعدة لا تنطبق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): إننا نواجه معضلة هنا من وجهة نظر الرئيس، لأننا ندور في النقطة نفسها أساساً بخصوص هذه المسألة. ويجب علينا أن نصوت على ما إذا كنا نريد التصويت على مسألة ما نود التصويت عليها. ولذا سأتشاور مع مستشارنا القانوني لثانية واحدة وأود أن أكون واضحاً فيما يتعلق بالكيفية التي ينبغي أن نمضي بها قدماً، لأننا نتكلم الآن بالفعل عن التصويت على الأمور. وأود أن أكون واضحاً في ما يمكننا معالجته أولاً.

وقد استمعت بكل عناية إلى ما قيل في هذه القاعة. ويتمثل أكثر الأمور أهمية بالنسبة لي في علة حاجة هذه الهيئة إلى رئيس من إحدى الدول الأعضاء لتسيير هذه الأمور.

ومع ذلك، فإننا لسنا متفقين على عدة أمور في هذه القاعة. وما أود فعله هو تعليق هذه الجلسة لمدة ١٠ دقائق للتشاور مع بعض الوفود.

علقت الجلسة الساعة ٣٠/١٢ واستؤنفت الساعة ١٢/٥٥.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أمضي قدماً بإذنتكم. وسأفتح باب المناقشة مرة أخرى، وأطلب من الوفود محاولة تحقيق التقدم في هذه المسألة. ونحن نعرف جميعاً المرحلة التي وصلنا إليها. لقد سمعنا جميعاً ما قاله الناس. ولا بد لي من إيجاد طريقة للخروج من هذا المأزق، مع الأخذ في الاعتبار أنني لست دولة عضواً منتخبة. وتحاول الأمانة العامة المضي

للهيئة، وذلك على أساس توافق الآراء الذي لم يتحده أحد في ذلك الوقت. والآن، يحاول وفد الولايات المتحدة، بوصفها بلدا مضيفا للأمم المتحدة، أن يفرض إجراءاته. فيما لا يقبل بالوثائق الختامية، أو يريد أن يفرض علينا العمل بالطريقة التي يراها.

نود أن نتحدث، وبلغة عقلانية، مع السادة الزملاء بأن تغيير القواعد المتعارف عليها في عملنا، وهي توافق الآراء، سيؤثر بشكل سلبي على عمل الهيئة والمنابر الدولية الأخرى المعنية بنزع السلاح والأمن الدولي، وهو الموضوع الذي توليه كافة هذه الدول الأهمية القصوى. ونحن الآن أمام معضلة تنمى من الزملاء أن يفهموها وأن لا نبدأ بما يُسمى،

(تكلم بالإنكليزية):

الانتقائية،

(تكلم بالعربية):

نقبل بقاعدة الإجراء هذه ونرفض تلك ونحاول اللعب هنا وهناك. فالموضوع بسيط - إما أن نواصل عملنا على أساس العرف المتبع، وهو توافق الآراء، أو فلتتحمل تلك الدول التي تطالب بالبدء بإجراء تصويتات في عمل الهيئة المسؤولة الكاملة وأمام الجميع عن فتح ما يُسمى،

(تكلم بالإنكليزية):

صندوق بانديورا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هناك عدد من المتكلمين يطلبون الكلمة. وآمل أن يقدموا مقترحات من شأنها أن تمضي بنا قدما لأننا لا نمضي قدما فعليا في هذه المرحلة. وقد سمعت فحسب تعليقات متكررة، باستثناء النقطة التي أثارها ممثل مصر، الذي أشار إلى أن هيئة نزع السلاح ليست مختصة بإعادة فتح دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع

ولن أنحاز إلى أي طرف في هذا الخلاف. ولكننا عرضنا موقفنا بتواضع، ونؤمن إيمانا راسخا بأن الهيئة غير مختصة بإعادة فتح نتائج الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وبغض النظر عن نتائج اجتماعنا اليوم، أو الاجتماع الذي نعقد في ٦ نيسان/أبريل، فإن ما نحتاج إلى رؤيته هو التنفيذ الصادق والمخلص للقواعد التي أسست عليها هذه الهيئة. وهيئة نزع السلاح ليست، في رأينا، في وضع يمكنها من تفسير القواعد التي تأسست عليها. وستدعو الحاجة إلى عقد دورة استثنائية أخرى للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح لكي يحدث ذلك. وإلى أن يحدث ذلك، يجب أن نكون حذرين للغاية بشأن تأطير وصياغة ما نصوت عليه هنا.

وأكرر أن القاعدة ١١٨ (ب) واضحة في رأينا. وقد صيغت بعناية فائقة لأسباب وجيهة. وأخيرا وليس آخرا، عندما نرفع تقاريرنا إلى عواصمنا، تقع على عاتقنا المسؤولية والالتزام بإبلاغ بأن أي قرار يتخذ بشأن تعليق أو رفع هذه الجلسة أو بشأن الاجتماعات اللاحقة التي تعقدها هيئة نزع السلاح، قد اتخذ على أساس قاعدة إجرائية متفق عليها.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): سأحاول الاختصار. في البداية، يولي بلدي أهمية كبرى لعمل هيئة نزع السلاح بصفتها الهيئة التداولية، المخولة بتقديم توصيات للجمعية العامة في مواضيع حساسة كمواضيع الأمن الدولي. فاتني في السابق أن أشكر ممثل قبرص على الإحاطة التي قدمها. وأود أن أضيف إلى ما أشار إليه بأن بلدي قد طلب، في لجنة العلاقات مع البلد المضيف، أن يقوم الأمين العام، قبل نهاية شهر آذار/مارس، بإحاطة اللجنة علما بالإجراءات التي اتخذها بخصوص المواضيع المطروحة أمامه.

إن محاولة اليوم تغيير قواعد العمل المتعارف عليها في الهيئة هو موضوع خطير وحذرت منه في مداخلتي الأولى. فالولايات المتحدة هي من عطل، في عام ٢٠٠٨، اعتماد وثيقة ختامية

الداخلي. لقد قال زميلي الممثل المصري بوضوح - ونحن نتفق معه - إن هناك خلفية واضحة وراء صياغة الولاية المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح.

السيدة خاكيس أواكوخا (المكسيك) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشاطركم الشاغل التالي. إنني أود أن أطرح السؤال على المستشار القانوني لكي يوضح توضيحا تاما ما إذا كانت هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة قادرة أو مكلفة أو لديها الولاية اللازمة لإجراء تعديلات في المقررات المتخذة في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. ولدي سؤال آخر: إذا لم تتمكن من القيام بذلك، فهل ينبغي لنا حتى أن نجتمع؟ وطالما أننا لم نتمكن من عقد الاجتماع التنظيمي، فإنني أتساءل عما إذا كان اجتماع هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة هذا يحمي بشرعية كاملة. فنحن لم ننتخب رئيسا وليس لدينا مكتب ولم نبدأ العمل الموضوعي للهيئة. ولست متأكدا مما إذا كان ينبغي لنا أن نتخذ قرار من هذا القبيل. إنني أطلب توضيحا من المستشار القانوني ومكتب الشؤون القانونية.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أردت فقط أن أقول أن الاقتراح الذي طلب الاتحاد الروسي إجراء تصويت عليه لا يغير قرار الدورة الاستثنائية بل يسعى إلى توضيحه. وإذا كنت، سيدي، ترغب في طرح أسئلة أخرى للتصويت بموجب المادة ١٢١، فينبغي طرح اقتراحنا للتصويت أولا. ولكنني أود أن أشدد مرة أخرى على أن تأجيل دورتنا التنظيمية إلى وقت أنسب هو أفضل خيار لنا جميعا لتفادي هذا الارتباك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): نحن نقرب من الوقت الذي يتعين فيه انتهاء هذه الدورة ولكنني لم أسمع حلولا. وقد استغرقتنا وقتا طويلا للوصول إلى هذه النقطة، والجميع يعلمون

السلاح، وبالتالي علينا أن نكون حذرين للغاية فيما نحاول القيام به وما نقوم به من دون إعادة تفسير الأمور.

السيد ناصر (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): إدراكا مني لمحدودية الوقت المتبقي لنا، إذ لم تتبق سوى بضع دقائق على الساعة الواحدة، أخذت الكلمة تحديدا لأنوه بالنقطة الوجيهة جدا التي أثارها ممثل مصر. لقد بدأنا جميعا نفكر في نفس السؤال: فهل هيئة نزع السلاح المختصة بإعادة فتح الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح لعام ١٩٧٨ (القرار د-٢/١٠)، أم إنها غير مختصة بإعادة فتح تلك الوثيقة؟ وإذ نحاول المناورة، فإن وفد بلدي يود فحسب أن يتأكد من أننا نتخذ القرار الصحيح وأن نتصرف وفقا للنظام الداخلي والممارسة الراسخة منذ عقود عديدة. وقبل أن يُطلب من الدول الأعضاء اتخاذ إجراء أو اتخاذ قرار بشأن أي شيء، نريد تزويدنا بمعلومات كافية بشأن السؤال الذي طرحه ممثل مصر: هل هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة المختصة بإعادة فتح الوثيقة الختامية للقرار د-٢/١٠؟

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): إن ماليزيا هي الوفد الثاني الذي يتحدث الآن عما إذا كانت هذه الهيئة المختصة باتخاذ قرار وترغب في مواصلة العمل بتوافق الآراء في عمل الهيئة. وإذا كان لنا أن نشرع في إجراء تصويت على هذه المسألة تحديدا، فإن ذلك سيكون وفقا للمادة ١٢١ من النظام الداخلي. وأود أن أسأل الوفود التي أثارت هذه المسألة عما إذا كانت ترغب في السير على ذلك الطريق أم لا. فهل يوجد من يطلب ذلك؟ وإذا لم يكن هناك من يطلب ذلك، إذن، فإنني أستمع فحسب في هذه المرحلة إلى أناس يناقشون هذه المسألة.

السيد موريتا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بما أنه ليس أمامنا الكثير من الوقت، فلن أطيل في الحديث. إنني أشاطر زميلي، الممثل المصري والممثل الماليزي، شواغلهم. إن اليابان ليست متأكدة مما إذا كان ينبغي لنا أن نناقش تعديل النظام

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): إن الشيء الوحيد الذي سمعته في هذه القاعة خلال الدقائق القليلة الماضية هو العودة إلى السؤال المطروح بشأن اختصاص هيئة نزع السلاح في اتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت ترغب في مواصلة ممارسة عملها على أساس توافق الآراء.

أعطي الكلمة لممثل مصر في نقطة نظام.

السيد حسن (مصر) (تكلم بالإنكليزية): بالنسبة لنا ولزملاء الآخرين، أود أن أسأل عما إذا كان ذلك ينطوي على تفسير للنظام الداخلي يشمل آلية صنع القرار. وإذا صوتنا على ذلك، هل نعي بذلك ضمنا أو صراحة أننا نفرض تفسيرنا للنظام الداخلي الوارد في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة (القرار د/١٠/٢)؟

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أفهم أننا سنصوت على اختصاص هيئة نزع السلاح في اتخاذ قرار في ذلك الصدد، أي ما إذا كانت ممارستها المعتادة أن تعمل على أساس توافق الآراء. فهل يجب هذا عن سؤال ممثل مصر؟

السيد حسن (مصر) (تكلم بالإنكليزية): كلا، هذا لا يجب عن سؤالي. وصياغة ما سنصوت عليه هي تصويت على اختصاص هيئة نزع السلاح بإعادة تفسير النظام الداخلي لاتخاذ القرارات بموجب المادة ١٢١ من النظام الداخلي للجان الرئيسية للجمعية العامة. هل هذا صحيح؟

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): عليّ أن أكون مفيدا في هذا ولكنني أعتقد أن ذلك يعيد صياغته قليلا. وأعتقد أن المسألة المطروحة هي بشأن اختصاص الهيئة في اتخاذ قرار فيما إذا كانت ترغب في مواصلة ممارستها للعمل على أساس توافق الآراء. وهذا ما أطرحه على الأعضاء لأن هذا ما كنت أسمع في القاعة، دون البدء في إعادة تفسير ما نقوله فعلا في ذلك الصدد.

ذلك تماما. ولا أقول أن المزيد من الوقت سوف يحل المشكلة وأنا أعلم أن هناك من الحاضرين في هذه القاعة من يعارضون إعطاء المزيد من الوقت المفتوح لهذه المسألة. ولكن، بصفتي عضوا في الأمانة العامة، يضعني الممثلون في موقف صعب للغاية لأنني لا أستطيع أن أقرر في مثل هذه المسائل ما لم يقدم إلى اقتراح صريح ومنطقي يمكننا من المضي قدما. ولم أسمع بعد اقتراحا كهذا من شأنه المضي بهذه الهيئة قدما. وإذا كان هناك من يرغب في تقديم اقتراح آخر يمكننا من مواصلة عملنا في الوقت المتبقي فإنني سأكون ممتنا لذلك.

السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): نعتقد أن ما ذكره زميلنا الروسي صحيح، وهو عدم وجود أي نية لتغيير النظام الداخلي. وليست المسألة سوى احترام ممارسة مستمرة على مدى ٤٢ عاما. ونعلم أن في بعض المحافل الأخرى المعنية بالمسألة نفسها، هناك عدة خيارات لاختيار التصويت، ولكن لم يُطلب أبدا إجراء أي تصويت على أساس النظام الداخلي. ونرى أنه ينبغي أن نحافظ على الممارسة القيمة المتمثلة في اتخاذ القرارات بتوافق الآراء. ونعتقد أيضا أن المسألة قيد النظر ليست مسألة إجرائية، بل هي مسألة موضوعية لأنها تؤثر على كيفية ونوعية مشاركة الدول الأعضاء في الدورة. وتعرض المساواة في السيادة للهجوم. ولذلك فإن له آثارا على كيفية ونوعية تمثيل الدول الأعضاء. ويجب أن نأخذ هذا الأمر على محمل الجد.

وكما قال بعض الممثلين الآخرين، فإن أفضل حل بالنسبة لنا هو الانتظار حتى تعلم الدول الأعضاء بنتائج المشاورات الجارية بين الأمين العام وسلطات الأمم المتحدة الأخرى. ونرى ريثما يحدث ذلك، أن من الحكمة تأجيل الدورة التنظيمية التي يمكن عقدها قبل نصف ساعة من الدورة الموضوعية للهيئة. ونعتقد أن هذا اقتراحا مناسباً. ولا أعتقد أن الوقت سيسمح لنا باتخاذ أي قرار آخر.

وأعطي الكلمة لممثل مصر.

ذلك بشأن المقترح الذي تقدم به ممثل الاتحاد الروسي. فليقرأ الجميع القاعدة ١١٨ (ب) فهي واضحة وصريحة. ولا نحاول إعادة تفسير الوثيقة الختامية، ولا توجد لدينا صلاحية لإعادة تفسيرها ولكنها واضحة. المادة ١١٨ (ب) واضحة بخصوص آلية العمل، وهذه بالنسبة لنا مسألة موضوعية وليست إجرائية. وعلى أي حال، فقد أشرت منذ قليل إلى أن ما نقوم به كعادتنا هو الانتقاء، نأخذ جزءا معيناً ونترك الجزء الآخر. الفقرة واضحة وليست بحاجة إلى إعادة تفسير أو قراءة. وطلبنا هو إرجاء اتخاذ أي إجراءات الآن وتأجيل الموضوع والانتظار.

وأرى أن السيد ممثل قبرص، رئيس لجنة العلاقات مع البلد المضيف، موجود بيننا الآن، ولذلك سننتظر نتيجة الطلب الذي تقدمت به بلدي إلى اللجنة لعقد اجتماع شخصي مع الأمين العام، كونه الموقع باسم الأمم المتحدة مع البلد المضيف على اتفاق المقر، لإبلاغ اللجنة بالإجراءات التي اتخذها.

وعليه نؤيد أو نقترح تأجيل الجلسة وعدم الدخول في موضوع التصويت. وقد أشرت منذ قليل إلى أن الولايات المتحدة رفضت الوثائق الختامية في عام ٢٠٠٨. ونحن لم نتحدى ذلك الرفض في ذلك الوقت لأننا قلنا إن لكل دولة الحق، على الرغم من أن الإجراءات تتيح ذلك، ولكننا أردنا أن يكون الجميع في مركب واحد. وعليه، فكما احترمتنا الآخرين فعليهم أن يحترمونا.

السيدة سانثيس رودريغيس (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): لقد توقعنا أن تكون هذه المسألة مسألة معقدة وصعبة بالنسبة لجميع الوفود الممثلة في هذه القاعة. وبالنظر إلى تفسيرنا للحالة في الجلسة الأولى وفي هذه الدورة التنظيمية المستأنفة لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، فقد أكدنا من جديد أن مبدأ المساواة في السيادة بين الدول ومشاركتها الكاملة في أعمال الأمم المتحدة، في ظل ظروف من المساواة ودون تمييز، يمثل مسألة موضوعية وشاغلا موضوعيا.

السيد حسن (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى، ولكن بسبب تعقد الوضع الذي نحن فيه. وإذا نستمع إلى الاقتراح الذي تقدمونه، سيدي، بناء على الطلب الحالي للاتحاد الروسي، فنحن نؤيد توافق الآراء على جميع المسائل بطبيعة الحال. وذلك هو أفضليتنا الأولى. ولكن بالإشارة إلى النظام الداخلي مرة أخرى، فهناك تمييز بين المسائل الموضوعية والمسائل الإجرائية. وإذا اعتمد ذلك الاقتراح نتيجة للتصويت وإذا كنا جميعاً نؤيد الاستمرار في ممارسة توافق الآراء في صنع القرار، وليس القاعدة، هل سيمنعنا ذلك من طرح اقتراح إجرائي للتصويت؟ وهل يعني ذلك أننا نقول ضمناً إننا لا نرغب في اتخاذ قرار بشأن مسألة إجرائية بتطبيق النظام الداخلي للجمعية العامة؟ وإذا كان ذلك يعني أننا نفرض تفسيراً جديداً للمادة ١١٨ (ب) لأننا نفضل الحفاظ على توافق الآراء، فيؤسفني ألا أستطيع فعل ذلك في هذه الجلسة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أفهم أنها عملية ذات خطوتين. وسنصوت أولاً على اختصاص الهيئة في النظر في اقتراح الاتحاد الروسي، وثانياً على الاقتراح، إذا كان ذلك منطقياً.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الحلاق (الجمهورية العربية السورية): آسف لأخذ الكلمة مرة أخرى. أتفق بالكامل مع ما ذهب إليه السيد ممثل جمهورية إيران الإسلامية بأن الموضوع هو ليس موضوعاً إجرائياً بل هو جزء موضوعي من عملنا. نحن طلبنا وما زلنا نطالب بعدم إجراء أي تصويت لأننا بذلك سنخرق العرف الذي عملنا به منذ إنشاء هيئة نزع السلاح، وهي توافق الآراء. ولبعض السادة الزملاء الذين أشاروا إلى أن نعدّل ما تم الاتفاق عليه في عام ١٩٧٨ فنحن لن نعدّل ذلك، بشأن المقترح الذي تقدم به ممثل الاتحاد الروسي. وأقول لبعث السادة الزملاء الذين أشاروا إلى أننا نعدّل ما تم الاتفاق عليه في عام ١٩٧٨، إننا لا نعدّل

يمكن أن تكون الفكرة أن نعود إلى الجمعية العامة وأن نستأنف الدورة في أقرب وقت ممكن، عندما نحصل على رد من الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): نحن على وشك أن نفقد الترجمة الشفوية، لذلك يجب أن أترك المترجمين الشفويين يغادرون. أنا لا أرى أننا نحقق الكثير من التقدم. ولا أرى منا إحراز تقدم كبير في المقترحات التي قدمت هنا اليوم.

والشيء الوحيد الذي يمكنني القيام به، والسؤال هو ما إذا كان الممثلون سيسمحون لي بذلك، هو إصدار حكم بصفتي رئيساً بالنيابة على قدر استطاعتي في محاولة لجعل هذا الأمر يمضي قدماً. إن الجلسة المقبلة مقرر عقدها في ٦ نيسان/أبريل، وبالتالي فإن الشيء الوحيد الذي يمكنني القيام به هو أن أقترح أن نعود في ٦ نيسان/أبريل ونكمل بالضبط من المكان الذي توقفنا فيه اليوم ونرى كيف يمكننا المضي قدماً.

هذا هو الاقتراح الوحيد الذي يمكنني أن أقدمه. وآمل أن يتمكن جميع الممثلين من العمل معنا في الفترة الانتقالية لمحاولة المضي قدماً في ذلك. وبصفتنا الأمانة العامة، سنبدل قسارى جهدها للوصول من طرفنا إلى هذه المعادلة، ولكني أود أيضاً أن أناشد جميع الوفود في هذا الصدد. وأنا أعلم أن ذلك لا يناسب العديد من متطلبات الوفود في هذا الصدد. إنني لا أعني أنني أطرح اقتراح أحد ما؛ فلست أفعل ذلك. إنني أصدر حكماً، بصفتي رئيس اللجنة بالنيابة، بأن نجتمع المرة القادمة في ٦ نيسان/أبريل لاتخاذ قرار صدر به تكليف من الجمعية العامة، حيث يمكننا المضي قدماً بهذه الإجراءات.

هل هناك أي اعتراض على حكمي؟

أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة.

السيد لي (الولايات المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): سنقبل بقراركم، سيدي الرئيس. ولكنني أود أن أقترح أننا ربما يمكننا أن

ولذلك نؤيد أساليب العمل لصنع القرار التي تنطوي على التوافق في الآراء، ونعتقد أن هذه مسألة موضوعية، كما ورد في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة (القرار S-10/2).

ونشير إلى أنه لا يوجد تعريف واضح أو تفسير متفق عليه لانطباق المادة ١١٨ (ب). وإذا لم يكن هناك فهم وتفسير مشتركين للأساس القانوني للشروع في العمل، فإننا نؤيد اقتراح تعليق هذه الجلسة على أساس مؤقت، على نحو ما طلبه وفد الاتحاد الروسي، إلى أن يتم، أولاً، التوصل إلى حل للمسائل المتصلة بالتأثيرات من جانب البلد المضيف، ونسلم بأن الأمين العام يشارك بنشاط في إيجاد هذا الحل؛ وثانياً، إلى أن يكون لدينا فهم مشترك ووضوح للقاعدة ١١٨ (ب) التي تنظم عمل اللجنة.

ويؤمن وفد بلدي بقاعدة توافق الآراء وأن أساليب عملنا يجب أن تستند إلى مبدأي التمثيل المتساوي والمساواة في السيادة. وهذه مسائل موضوعية، وبالتالي تنطبق عليها قاعدة توافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذا هو الأسبوع الأخير لممثلي كوبا هنا، فقد كنت آمل أن أقدم لنا قدراً من الارتياح في اقتراح من شأنه أن يدفع بنا قدماً. وأشكرها مرة أخرى على كل الوقت الذي قضته مع الكثيرين منا هنا في القاعة.

السيد مافرويانيس (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): بما أننا في حالة جمود هنا، وبسبب قراءتنا بشأن النظام الداخلي والحالة بوجه عام، أعتقد أن الشيء الحكيم الوحيد الذي ينبغي القيام به هو ربما، بدلاً من محاولة حل الأمر هنا، أنه ينبغي لنا أن نعود إلى هيئتنا الأم، وهي الهيئة التي أنشأت النظام الداخلي، وهي الجمعية العامة. ويمكننا أن نطلب إلى الجمعية العامة أن توضح معنى القواعد التي لا تتفق عليها وحالة مناقشتنا هنا. وبالتالي

وإنني على استعداد لتأييد اقتراح ممثل الولايات المتحدة بالاجتماع في وقت أبكر، إذا وعد علنا بأنه مستعد لإصدار تأشيرة لرئيس وفد بلدنا.

وبخلاف ذلك، دعونا نعد إلى حكمكم الأول، الذي اقترح علينا أن نجتمع في ٦ نيسان/أبريل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): سادلي باقتراح آخر: تعلب هذه الجلسة التنظيمية إلى موعد لاحق، إما في ٦ نيسان/أبريل أو قبل ذلك. وسنبلي الممثلين على النحو الواجب. هل هذا مقبول لجميع الوفود؟ لا أرى اعتراضاً. تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.

نحاول الاجتماع قبل ٦ نيسان/أبريل، نظراً لأن ذلك ربما لن يؤدي إلى نتيجة سريعة، مما يسمح لنا بالمضي قدماً في ما نعتزم تحقيقه ابتداءً من ٦ نيسان/أبريل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): سأغير حكمي قليلاً. ستعلق هذه الجلسة التنظيمية المستأنفة إلى موعد لاحق، على أن يتقرر ذلك لاحقاً. هل هناك أي اعتراض؟ أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكركم، السيد ماركهام. لقد بذلتم جهوداً هائلة حتى الآن من أجل إنقاذ جلستنا، ولكننا نفضل الحكم الأول الذي نطقتم لأنه يعطينا فرصة أكبر للتوصل إلى قرار كما أنه لا يتيح فرصة للولايات المتحدة لكي تقدم حيلة جديدة لمنعنا من الاجتماع هنا.